

Distr.: General  
23 August 2011  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس  
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

بهذه الرسالة، نكون قد كتبنا لكم ٤٠١ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد وثقت هذه الرسائل بعضاً مما تستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بارتكابه من انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي تشمل جرائم حرب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد استمرت هذه الجرائم المرتكبة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال في إلحاق الأذى بالسكان المدنيين الفلسطينيين الذين يزرعون تحت الاحتلال منذ ٤٤ سنة وبالتسبب لهم بالمعاناة، ليس هذا فحسب، بل استمرت كذلك في تأجيج التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وأدت إلى استمرار التدهور الحاد في الوضع على الأرض، بما في ذلك إشعال فتيل دوامة أخرى من العنف القاتل.

وبالإضافة إلى القائمة الطويلة من الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أودّ أن ألفت انتباهكم إلى تكثيف العدوان العسكري من جانب السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر. فقد قُتل عشرة فلسطينيين وأصيب العشرات بجروح جرّاء سلسلة من الغارات الجوية العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد



قطاع غزة في وقت متأخر من يوم الخميس ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ واليوم. ومن بين المدنيين الأبرياء الذين قُتلوا بوحشية على يد السلطة القائمة بالاحتلال، قُتل طفلان هما مالك خالد شعث البالغ من العمر عامين ومحمود عاطف أبو سمرة البالغ من العمر ١٣ عاماً.

كما أدت الهجمات على مختلف أنحاء قطاع غزة إلى مقتل ثمانية فلسطينيين آخرين، بينهم أبو عوض النيرب، وعماد حماد، وعماد نصر، وخالد المصري، ومحمد عناية، وسامر عبد. وقُتل أيضاً خالد حمد شعث، والد الطفل البالغ عامين من العمر المذكور أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب أكثر من ٢٠ مدنيا فلسطينيا، معظمهم من الأطفال والنساء، بينهم امرأة حامل، في عمليات القصف الجوي التي استهدفت أحياء ومناطق مختلفة في قطاع غزة المحاصر. وعلاوة على ذلك، توفي أشرف عزام متأثراً بجروح أصيب بها جراء الغارات الجوية الإسرائيلية التي نُفذت في قطاع غزة قبل بضعة أيام، كما هو موثق في رسالتنا الموجهة إليكم المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/528-S/2011/521). وفي إجراء يُقصد به إنزال عقاب جماعي، قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية أيضاً بقصف مولد كهربائي في مخيم النصيرات للاجئين، مما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي وأغرق غزة في ظلام دامس خلال شهر رمضان المبارك. وبينما يعلن المسؤولون الإسرائيليون، وبخاصة رئيس الوزراء، أن هذا الهجوم هو "بمجرد بداية"، يلوح في غزة خطر محدد يتمثل في قيام السلطة القائمة بالاحتلال بإيقاع المزيد من القتل والتسبب بالمزيد من الدمار.

وفي ضوء التدهور الخطير في الوضع وتصعيد التوتر، تدعو القيادة الفلسطينية المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى إجبار إسرائيل على وقف هجماتها العسكرية ضد قطاع غزة والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقيام فوراً بوقف جميع الهجمات ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وجميع أشكال العمليات العسكرية الانتقامية والعقاب الجماعي ضدهم، بما في ذلك الحصار اللاإنساني وغير القانوني. وتستمر القيادة الفلسطينية، كما فعلت مرارا وتكرارا في الماضي، في إدانة قتل جميع المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن الجهة التي ينتمون إليها. أما بعد، فلا بدّ من التذكير بأنه يتعين على إسرائيل، باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال، أن تتحمل مسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي تجاه السكان المدنيين الذين تحتلهم، ويجب أن تحترم أيضا جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الواجبة التطبيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ونؤكد كذلك على ضرورة حماية المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي في جميع الظروف.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تقوم من جديد بتأجيج حلقة العنف المفرغة التي أودت بحياة العديد من الأبرياء وتسببت بتدمير

وتخريب واسع النطاق يعاني منهما الشعب الفلسطيني الراح تحت الاحتلال. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لإسرائيل بالإفلات من العقاب دون تحمّل تبعات أعمالها، لأن هذا لا يمكن إلا أن يشجع، وسوف يشجع، السلطة القائمة بالاحتلال على ارتكاب الجرائم دونما خوف من العقاب. ومما لا شك فيه أن الوضع يتطلب تصحيحاً فورياً، الأمر الذي يستتبع أيضاً بذل جهود حقيقية وصادقة من أجل ضمان المساءلة عن جميع جرائم الحرب التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال، على مدى سنوات، في حق الشعب الفلسطيني.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة، التي بلغ عددها ٤٠٠ رسالة، بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/528-S/2011/521) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة